# المحاضرة الثالثة: منهج الامام البخاري.
# manhaj al'imam albukharii

ا.م.د محمد خلف عبد الفهداوي

قسم علوم القران والتربية الإسلامية

المرحلة : الماجستير

Dr.: Mohamed Khalaf Abdel Fahdawi

Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Master level

بعد أن أوضحنا المناهج العامة التي يتفق عليها جميع المحدثين، يجدر بنا أن نوضح المناهج الخاصة للمحدثين، وقد عرفنا تلك المناهج من خلال سَبر كُتبهم واستقراء مناهجهم فيها، أو نصِّهم على الطريقة التي ساروا عليها، قال ابن طاهر: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم[1].

وسوف نتعرض لأبرز الأئمة الذين كانت لهم مناهج خاصة، قرروها والتزموا بها وساروا عليها، وسيكون أول من نتعرض لمنهجه الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

**المبحث الأول: منهج الإمام البخاري في صحيحه**

**المطلب الأول: التعريف بالإمام البخاري**

---

[1] شروط الأئمة الستة

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، أبو عبد الله الجعفي البخاري، ولد سنة (١٩٤هـ)، وتوفي في شوال سنة (٢٥٦هـ)[٢]، أدرك طائفة من صغار أتباع التابعين وحدث عنهم، وعن خلق كثير سواهم، ومن كبار شيوخه محمد بن سلام البيكندي، وخلاد بن يحيى، وأبو عاصم النبيل، وأحمد بن إشكاب، وغيرهم[٣]، وقد تتلمذ وأخذ عن الإمام البخاري خلق كثير فيهم الحفاظ والفقهاء وغيرهم، من أشهرهم الأئمة مسلم ، و الترمذي، وأبو داود ، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهم[٤].

لقد كان للإمام البخاري اهتمام كبير وعناية شديدة بنشر العلم ، واتخذت طريقته في ذلك وسائل متعددة ومتنوعة،فعمل على نشر علمه بالتحديث والإملاء والتصنيف في أنواع العلوم، فتحقق النفع به في حياته وبعد مماته،ومن أهم ما صنفه الجامع الصحيح المعروف بـ(صحيح البخاري)،والتاريخ الكبير،والتاريخ الأوسط،والتاريخ الصغير،وكتاب الكنى، والأدب المفرد، وخلق أفعال العباد،وهي كتب مطبوعة، وغيرها من المصنفات[٥].

**سبب تأليف الإمام البخاري لصحيحه.**

قال الإمام البخاري: (كنت عند إسحاق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي صلى الله عليه وسلم فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب)) وفي رواية فقال – يعني إسحاق – : (لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وقد وافق هذا العزم رؤيا للبخاري شحذت همته وقوت إرادته حيث نقل عنه أنه قال: (رأيت النبي صلى الله

---

[٢] ينظر: مولد العلماء ووفياتهم: ٥٦٤/٢، وتهذيب الكمال : ٤٦٥/٢٤ ، وسير أعلام النبلاء: ٣٩١/١٤، وتهذيب التهذيب: ٣٠/٥-٣٣، وطبقات الحفاظ: ٢٥٢.

[٣] ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٨٩/١، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٢/١٢-٣٩٦، وتهذيب التهذيب: ٣٠/٥.

[٤] ينظر: المصادر أنفسها: ٩١/١، و٣٩٧/١٢، و٣٠/٥-٣١.

[٥] ينظر: الفهرست: ٣٢١، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد:٣٧٥، وطبقات الحفاظ: ٢٥٣.

عليه وسلم وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة اذب بها عنه فسألت بعض المعبرين فقال لي أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح).

**وقام عند تأليف صحيحه بما يأتي:**

١. الاغتسال والصلاة عند اثبات الحديث: قال: وما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك و صليت ركعتين.
٢. انتقى صحيحه من مجموع ما كان يحفظه، قال: خرّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث .
٣. لم يستوعب الحديث الصحيح كله، قال: لم أُخرج في هذا الكتاب إلاّ صحيحاً و ما تركت من الصحيح أكثر.
٤. عرض كتابه على شيوخه من الأئمة: قال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ؛ ويحيى بن معين؛ وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلاّ في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة .

**رواة الجامع الصحيح عن البخاري**

١. الفربري محمد بن يوسف بن مطر، وهي أهم الروايات.
٢. أبو طلحة منصور البزدوي.
٣. إبراهيم بن معقل النسفي.
٤. حماد بن شاكر.
٥. أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ.
٦. ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ.
٧. الأصيلي : أبو محمد عبد الله بن إبراهيم .

**منهج الإمام البخاري المتعلق بالأسانيد**

**أولا: شروطه في أسانيد صحيحه:**

١- **الصحة:** أن تتوفر في كل حديث يخرجه في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلوّ الحديث من الشذوذ والعلل.

٢- **الرجال (الرواة):** أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المُكثر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.

**ولمعرفة الرواة الذين يعتمد عليهم البخاري مقارنة بغيره من أصحاب الكتب الستة نأخذ طبقات الرواة عن الإمام الزهري مثالا عليها.**

**الطبقة الأولى:** جمعت بين الحفظ والإتقان من جهة وطول الصحبة والملازمة من جهة أخرى فهذه الطبقة غاية مقصد البخاري وعليها يعتمد، ويستوعب أحاديثها.

**الطبقة الثانية:** دون الطبقة الأولى في الحفظ والإتقان ولم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة لكنها في العدالة مثل الأولى، فهذه الطبقة يعتمد عليها مسلم بالإضافة إلى الطبقة الأولى استيعابا، أما البخاري فإنه ينتقي من أحاديث هذه الطبقة دون استيعاب، ويعلق من أحاديث هذه الطبقة، قال ابن حجر: وأكثر ما يخرج البخاري من حديث الطبقة الثانية تعليقا، وربما أخرج من الطبقة الثالثة تعليقا أيضا.

**الطبقة الثالثة:** طبقة فيها طول ملازمة للزهري إلا أنهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم على شرط أبي داود والنسائي بمعنى أنهما يستوعبان أحاديث هذه الطبقة، أما مسلم رحمه الله فإنه ينتقي منها ما صح عنده وأما البخاري فيعلق منها.

**الطبقة الرابعة:** طبقة من التلاميذ ليس لهم طول ملازمة ومع ذلك شاركوا الثالثة في أنهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم شرط الإمام الترمذي وابن ماجه وقد يخرج أبو داود عن مشاهير هذه الطبقة.

**الطبقة الخامسة:** طبقة من الضعفاء والمجاهيل والمتروكين يخرج أصحاب السنن أحاديثهم في المتابعات والشواهد أو إذا لم يجدوا في الباب غير أحاديثهم كما يفعل أبو داود والترمذي وابن ماجه، أما النسائي فإنه أشد تحريا وانتقاء منهم، أما الشيخان فإنهما لا يلتفتان إلى أهل هذه الطبقة والتي قبلها بتاتا.

٣- **اتصال السند المعنعن:** أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنصّ، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

**ثانيا: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:**

١. **الترتيب على أبواب الفقه:** بنا الإمام البخاري كتابه على تراجم الفقه، حيث يخرج الحديث من الباب لينتزع منه الدلالة على ما ترجمه به، ويكتفي بحديث أو حديثين، وأحيانا يستدل للمسألة بعدد من الأحاديث على طريقة استخراج الفقه منها.
٢. **ترتيب الأحاديث في الباب:** لم يكن للإمام البخاري منهج مطرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيب أحاديث الباب يخضع في كل مرة للغرض الذي من أجله ساق تلك الأحاديث، فقد يورد الحديث لتسمية راوٍ، أو للتنبيه على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك من الفوائد، ويمكن القول أنه يقدم الإسناد العالي أولا ثم يُتبعه النازل، ولكن هذا لم يكن مطَّرداً، بل كان أغلبيًّا.

**ثالثا: تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه في أخرى:**

١ / لأنه يرى إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض؛ وقد اشتمل على حكمين فصاعداً؛ فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية؛ وهى إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك؛ فيستفيد من ذلك تكثير الطرق لذلك الحديث .

٢ / ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلاّ طريق واحد فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً؛ و يورده تارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فانه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه، فهذا كله في التقطيع.

**رابعا: منهجه في المعلقات والمراسيل:**

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

١- **المعلقات:** الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان:

**أولها:** بعض المعلقات أوردها موصولة في موضع آخر من صحيحه، وسبب تعليقه أنه لا يكرر شيئا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام متعددة فإنه يكرِّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه قد يختصر المتن أو الإسناد، وهذا أحد أسباب التعليق.

**ثانيها:** ما لا يوجد إلا معلقا:

- إذا علق الحديث بصيغة الجزم، بأن قال مثلاً: ( قال النبي صلى الله عليه وسلم ) أو: ( قال ابن عباس ) فهو ثابت عنده .

- إذا علق الحديث بصيغة الجزم إلى بعض رواة ذلك الحديث كأن يقول: ( قال فلان ) ويسوق طرفاً من آخر الإسناد؛ فهو صحيح منه إلى من سماه، أما من ذلك المسمى إلى منتهى الإسناد فيحتاج إلى كشف، وهذا كحديث عفان بن مسلم المتقدم، فهو صحيح عند البخاري إلى عفان ، لكنه من عفان إلى ابن عمر يحتاج إلى تحقيق ثبوته .
- إذا علق الحديث بصيغة التمريض ، كقوله: ( يروى ، روي ) ونحو ذلك من صيغ المبني للمجهول، فليس فيه حكم منه بثبوت المعلق، بل في إشعار بتعليله، فهو على الضعف حتى يتبين وصله من طريق ثابت .

٢- **المراسيل:** إن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.

**والفائدة من إيراده للمراسيل:** أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقويًّا للمتصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

**خامسا: منهجه في الآثار الموقوفة:**

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبرا، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عمن قاله.

**سادسا: منهجه في تكرار الحديث:**

كرر الإمام البخاري كثيرا من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه

فيه، وقلَّما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإن كان قد وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد، وهو قليل جدا، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:

١- أن يخرج الحديث عن حدِّ الغَرابة: حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمّ جرا.

٢- إزالة الشبهة عن الناقلين: حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقليها.

٣- اختلاف عبارات الرواة: قد يحدِّث الراوي بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة بابا مفردا.